

بن صميم عن النبي قال سمعت ابن مالك يقول سمعت معاوية بن جندب يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا معاوية ممن طلق المدة واحدة أو اثنتين
أو ثلاثاً الزمانه يدعونه ومنها ما رواه الدارقطني من حديث إبراهيم بن عبد
بن عباد بن الصامت عن ابنه عن جده قال طلق بعض أبائي امرأته البتة فأنفقت
بنوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان ابانا طلق امرأته القافيل لم يخرج
فقال ان ابائكم لم يبق الله فيجعل له محرماً بنت منه ثلاث على غير السنة ونسح ما ينة
وسبعة وتسعون ثم في عقره ومنها ما رواه الدارقطني ايضاً من حديث زاذان عن علي
سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً طلق البتة فغضب وقال نخذون اياهم هزوا ولعبا
من طلق البتة الزمانه لاننا لا نحمل له حتى تنكح زوجها غيره ومنها ما رواه الدارقطني
من حديث الحسين بن قازن عن عبد بن عمارة طلق امرأته وهي حايض ثم اراد ان
ينكحها بطلقين آخرين عند القرون فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عم
ما هكذا امر الله لعمرك انك قد اخطأت السنة السنة ان تستقبل الطهر فتطلق عند
ذلك او امسك فقلت يا رسول الله ارايت لو طلقها ثلاثاً لكان يحمل لي ان اراجعها قال
لا كانت تبين فتكره وتكون معصية ومنها ما رواه ابو داود والنسائي عن حماد بن
زيد قال قلت لابي بصير هل عمتاً احداً قال في امرك بيدك انها ثلاث غير الحسن قال لا
قال اللهم غفر اللهم غفر الاما حديثي فتادة عن كثير من الاسماء عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جد هن جد هن لهن جد النكاح والطلاق والرجوع
فلقيت كثيراً فسا لته فلم يعرفه فوجعت القادة فاخبرته فقال النبي رواه الترمذي
وقال لا يعرفه الا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن حبيب بن سليمان
بن حرب وحماد بن زيد عن ثوبان بن ثوبان ومنها ما رواه البيهقي من حديث سويد بن
غفلة عن الحسن انه طلق عاتبة الخنسية ثلاثاً ثم قال لو لا اني سمعت جدي
او حديثي الي اني سمع جدي يقول ايما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الاقرا اولاداً منهم
لم تحمل حتى تنكح زوجها غيره ارجعها رواه من حديث ابن عمير سلمة بن الفضل
عن عمرو بن ابي قيس عن ابي بصير بن عبد الله عن سويد وهذا من قوله قالوا ايها
الاحاديث اكثر واشهر وعانتها اصبح في حديث ابي الصمها وحديث بن جرير عن

عن ابن عباس

عن ابن عباس فيجب تقديماً عليها ولا سيما على قاعدة الامام احمد فانه يقدم الاحا
ديث المستعدة على الحديث الفرض عند التعارض وان كان الحديث متأخراً كما قدم
في احكام الروايتين احاديث صحاح الامام احمد على حديث بريدة لكونها اكثر متعدة
وحديث بريدة في اباحتها فوهو متأخر فانه قال كنت ناسيتكم عن الابتداء في الرواية
فاشر بوا فيها بذلك غير الاشارة بما مسك راجع احاديث صحاح رواه مسلم ولا يعرف
له علة قال الاخرون هذه الاحاديث التي ذكرتموها لم تدعوا بعد هذا شيئاً
احاديث صحاح لا مطعون فيها ولا حجة فيها وهي احاديث صحاح الدلالة لكنها باطله
اوضاعه لا يصحح منها ونحن نذكر ما فيها للبين الصواب ويزول الاشكال ما حدثت
فاطمة بنت قيس من اصح الاحاديث مع ان اكثر المنازعة بيننا في هذه المسئلة قد خا
لغوه ولم ياخذوا به فاجعلوا للمبتوتة النفقة والسكنى ولم يلتفتوا الى هذا الحديث ولا
عملا به وهذا قولك حنيفة واصحابه واما الشافعي واهل حنابلة والشافعية والشافعية
الحديث قد صرح فيه بانه لا نفقة لها ولا سكنى في حقها ولم يعملوا به فان كان الحديث
صحيح وهو حجة فهو حجة عليكم وان لم يكن صحفاً بل هو غلط كما قال بعض المتقدمين
فليس حجة علينا في جمع ثلاث فاما ان يكون حجة لكم على منازعة عيكم وليس حجة لكم عليكم
فبيد من العدة والافصاف فهذا من انما تميز عن هذا المقام ونقول الاحتجاج بمثل الحديث
فدونه سمع من المحتاج به ولو نال طرق الحديث وكيفية قصد القصد لم يحتاج به فان لثلاث
المذكورة فيلم تكن مجموعهم وانما كان قد طلقها تطلقها قبل ذلك ثم طلقها اخر الثلاث
هكذا جاء مصرحاً به في الصحاح فروى مسلم في صحاحه عن عبد بن عبد الله بن عبد الله بن
عمرو بن حفص بن المغيرة خروجه عن علي بن ابي طالب اليه اليمن فارسل الي امرأته فاطمة بنت
قيس بتطبيقه كانت بقت من صلاحها واهلها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة
بنفقة فقال لا يا والله حاكم نفقة الا ان تكوني حاملة فانت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت
له قولها فقال لا نفقة لك وساق الحديث فهذا المفسرين ذلك المجل وهو قول طلقها
ثلاثاً وقال اللبث عن عقيل بن ابن شهاب عن ابي سلمة عن فاطمة بنت قيس بن ابي حنيفة
انما كانت عن ابي حفص بن المغيرة وان ابا حفص بن المغيرة طلقها اخر ثلاث تطلقها
وساق الحديث ذكره ابو داود ثم قال وذكر رواه صالح بن كيسان وابن جرير وشعب